Union Nationale Du Travail Au Maroc
Fédération Nationale Du Secteur De La Sante
Bureau National

الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية لقطاع الصحة
المكتب الوطني

رقم :02/ 19

بـــــلاغ وطني توضيحي

الرباط في 30 يناير 2019

حول مجريات الحوار الاجتماعي القطاعي

سيرا على نهجها الذي يعتمد الوضوح والشفافية وفي إطار الحق في الولوج للمعلومة واحتراما لمبدأ الشفافية والصدق مع المنخرطين والأعضاء، وتقديرا منها للمسؤولية النقابية عمدت الجامعة الوطنية لقطاع الصحة المنضوية تحت لواء الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب لإصدار هذا البلاغ حتى ينجلي الغموض وتتضح الرؤية لجميع موظفي الصحة خاصة مناضلي ومناضلات جامعتنا الذين يشكلون النواة الصلبة والأساسية لها في استجابة لطلبهم ورغبتهم لمعرفة وفهم أدق التفاصيل التي تهم القرارات المصيرية التي تعنيهم ورغبة في إشراكهم في تقرير وضعيتهم قبل اتخاذ أي قرار.

ونظرا لما رَاج ويُروّج بخصوص الحوار الاجتماعي القطاعي وما نُشِرَ ويُنشَر بخصوص الملفات المطلبية للشركاء الاجتماعيين للوزارة التي يكتنفها الغموض ، وبناء على مخرجات اجتماعها الذي انعقد يوم **الثلاثاء 29 يناير 2019** بالرباط، فإن الكتابة الوطنية للجامعة تقدم التوضيحات التالية :

المرحلة الأولى:

بعد اللقاء الذي جمع الجامعة الوطنية لقطاع الصحة مع السيد وزير الصحة يوم 07 يناير 2019 في إطار سلسلة اللقاءات الحوارية التي أجراها مع كل النقابات القطاعية **والذي لم يتجاوز ساعة من الزمن ولم يكن كافيا لا للتداول ولا للتفاوض حول المطالب**، وبعد صدور ونشر بلاغات مشتركة مع جميع هذه النقابات تساءل الكثيرون عن الاستثناء وعن مآل البلاغ المشترك بين وزارة الصحة وجامعتنا UNTM الذي لم يخرج للعلن لحد الساعة . وتوضيحا لذلك فإن الأخ الكاتب الوطني توصل بمشروع بلاغ مشترك من طرف الوزارة لتقديم الملاحظات والتعديلات قبل المصادقة النهائية عليه (يشبه تقريبا وحرفيا ما أرسل لباقي الهيئات) وبعد دراسته ومناقشته تمّ إدخال جملة من الملاحظات تتطابق موضوعيا وأخلاقيا مع ما راج في اللقاء وأعيد إرسالها إلى الوزارة مع طلب توقيعه ، لكن بكل أسف لم يتم التوافق عليه ، رغم أن هذه الملاحظات لم تخرج ولم تتجاوز أبدا المحاور الرئيسية لما نوقش في الاجتماع .

و عبّرنا كجامعة حينها أننا نحترم احتراما كاملا موقف الوزارة مما جاء في مشروع بلاغها المقترح لكننا نريدها أيضا أن تحترم جملة المقترحات والملاحظات التي قدمتها الجامعة و إلا فلا معنى للبلاغ المشترك . كما عبرت الجامعة أنها إلى جانب سعيها للتوافق على صيغة للبلاغ ترضي الطرفين ، ستبقى مستعدة ومنفتحة على الحوار ومتشبثة به و بإنجاحه إلى أبعد حد ، لكن شريطة أن يكون الحوار ليس من أجل الحوار فقط بل حوارا إيجابيا تَنتج عنه قرارات على أرض الواقع تستجيب لتطلعات وانتظارات جميع الموظفين يكون فيها الأثر المالي المادي منصفا وعادلا بين جميع الفئات وفق جدول زمني محدد يراعي الأولوية والاستعجال وتجد كل فئة من الفئات ذاتها وحظها من مطالبها دون إقصاء أو تمييز .

المرحلة الثانية :

وفي الوقت الذي كنا نتطلع إلى توافق حول صيغة للبلاغ ، فاجأتنا الوزارة يوم 24 يناير 2019 بإرسال مشروع بعنوان **الجدولة الزمنية للنقط المطلبية للشركاء الاجتماعيين** اقترحت علينا فيه عدد محدد من المطالب **وبعد أربعة أيام فقط** وبالضبط يوم 28 يناير 2019 فوجئنا كما تفاجئ معظم الموظفين بخروج وثيقة أخرى تحت عنوان : **الملفات المطلبية للشركاء الاجتماعيين للوزارة 2019** تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي بسرعة كبيرة .

وبناءً على هذا التعامل **"غير المفهوم واللامعقول"** معنا كطرف أساسي في الحوار فإننا في الجامعة ذات التمثيلية القطاعية والتمثيلية المركزية نؤكد على ما يلي :

- **لا علاقة** لنقابتنا بأي وثيقة أو جدول لما سمي بهتانا بالملفات المطلبية للشركاء الاجتماعيين للوزارة 2019 لسببين : **الأول** أنه لم تتشاور معنا ولم تشاركنا الوزارة في صياغته لا من قريب ولا من بعيد **الثاني** أنه لا يرقى إلى مستوى المرافعة التي تقدمنا بها سلفا بالأحرى إلى مستوى وحجم ملفنا المطلبي الذي يشمل إضافة إلى الفئات المذكورة جميع الفئات(التي تناستها الوزارة أو واضع الجدول) من تقنيين ومساعدين طبيين ومهندسين ومتصرفين ومساعدين إداريين ومساعدين تقنيين وتقني الإسعاف، إضافة إلى وضعية المراكز الإستشفائية الجامعية وموظفي الإدارة المركزية الذين يعانون في صمت و وضعية مراكز تحاقن الدم والمعاهد وحملة الشواهد والدكاترة وملفات مهمة أخرى مقابل عرض وإدارج أمور على أنها "مطالب" في حين أنها "حق مكتسب" في طور التنفيذ أصلا تحتاج فقط الأجرأة وهذا ذكاء وحيلة من الوزارة نتمنى أن تتعالى عن ممارسته خصوصا مع نقابتنا التي تتبنى الوضوح و تطمح إلى الجدية.
- **نأسف** ونستغرب بشدة من موقف وتصرف الوزارة غير المفهومين ، ونتساءل عن هذا الارتباك والتضارب في تعاملها الاستثنائي مع نقابتنا وخروجها بقرارات أحادية غريبة دون استشارتنا أو إشراكنا في القرارات وتجاوزنا كشريك ، ونأمل أن تلتزم الحياد وتخرج من تحت الضغط والتوجيه الذي يمس استقلاليتها وسيادتها في تدبير الحوار الاجتماعي القطاعي بطريقة نزيهة مع جميع الشركاء .
- **نؤكد على التزامنا ورغبتنا في إنجاح الحوار القطاعي** وندعو الوزارة إلى الحكمة والتعقل والوضوح ومراجعة تصرفاتها اتجاه جامعتنا ، من أجل حوار منتج وفعال يزيل الاحتقان ويحقق السلم الاجتماعي اعتمادا على المسؤولية والجدية والوفاء بالإلتزامات وإبراز الإرادة الحقيقية بالاستجابة العاجلة للمطالب.

و عاشت جامعتنا صامدة مناضلة

الدكتور رضى شروف
الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية لقطاع الصحة